

الخلافة

[264] والذي قاله الروزي قوي، لأنه إذا أكذب نفسه ربما كان صادقاً في الأفيما بينه وبين الله فيكون هذا الإكذاباً وذلك قبيح. مسألة 13: إذا أكذب نفسه وتاب، لا تقبل شهادته حتى يظهر منه العمل الصالح، وهو أحد قولي الشافعي، إلا أنه اعتبر ذلك سنة، ونحن لم نعتبره، لأنه لا دليل عليه. والقول الآخر أنه يكفي مجرد الإكذاب (1). دليلنا: قوله تعالى: (إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا) (2) فاعتبر التسوية وصلاح العمل. مسألة 14: من كان في يده شيء يتصرف فيه بلا دافع ولا منازع بسائر أنواع التصرف، جاز أن يشهد له بالملك، طالبت المدة أم قصرت، وبه قال أبو حنيفة (3). وقال الشافعي: جاز أن يشهد له باليد، قولا واحداً، فأما الملك فينظر فيه، فإن طالبت مدته فعلى وجهين (4).

_____ (1) مختصر المزني: 304، والوجيز 2: 251 و 252، وحلية العلماء، والمجموع 20: 236 و 237، والسراج الوهاج: 606، ومغني المحتاج 4: 438، والمغني لابن قدامة 12: 81 - 82، والشرح الكبير 12: 61، ونسبت بعض المصادر المشار إليها اعتبار المدة سنة لأصحاب الشافعي فلاحظ. (2) النور: 5. (3) النتف 2: 796، والهداية 6: 23، وشرح فتح القدير 6: 23، وتبيين الحقائق 4: 216، والمغني لابن قدامة 12: 26، والشرح الكبير 12: 14، والبحر الزخار 6: 20. (4) حلية العلماء 8: 288، والمجموع 20: 262، والسراج الوهاج: 610، ومغني المحتاج 4: 449.
